

تقرير مراجع الحسابات الداخلي

١- يقدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية طيه تقريره السنوي عن السنة التقويمية ٢٠٠٨ إلى جمعية الصحة للعلم.

٢- وتحدد القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي - المراجعة الداخلية للحسابات - اختصاص مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة. وتقضي الفقرة ١١٢-٣(هـ) من القاعدة الثانية عشرة بأن يقدم المكتب كل سنة تقريراً موجزاً إلى المدير العام عن أنشطة المكتب وتوجهاتها ونطاقها، وعن حالة تنفيذ التوصيات. وتتص هذه القاعدة أيضاً على أن يحال هذا التقرير إلى جمعية الصحة مشفوعاً بالتعليقات التي تعد ضرورية.

٣- ويضطلع المكتب بنشاط يرمي إلى الاطمئنان إلى سلامة الحسابات وإلى تقديم المشورة، بشكل مستقل وموضوعي بغرض إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسينها. وهو، باتباع أسلوب منهجي ومنضبط، يساعد المنظمة على تحقيق أغراضها، عن طريق تقييم وتحسين فعالية العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبتها وتدبرها. وهو مسؤول عن التحقيق في أي نشاط مريب يزعم حدوثه، ويتولى تنفيذ وظيفة تقييم برامج المنظمة. وللمكتب أن يطلع اطلاعاً تاماً وفورياً ودون قيود على السجلات والممتلكات وعلى شؤون العاملين والعمليات والوظائف داخل المنظمة، والتي تكون في رأيه ذات صلة بالموضوع قيد الاستعراض. ولم تفرض أية قيود على نطاق عمل المكتب خلال قيامه بأعماله أثناء عام ٢٠٠٨.

نطاق أعمال المكتب

٤- المخاطر في نظر المكتب هي إمكانية وقوع حدث من شأنه أن يعرقل إنجاز الأغراض المنشودة. ولذلك يعمد المكتب إلى تقييم المخاطر حسب درجة وطأتها واحتمال حدوثها. ويسترشد المكتب في وضع أولويات أعماله بالدراسة المنهجية للمخاطر باعتبارها أساس تخطيط أعماله قبل الشروع فيها.

٥- وقد وضع المكتب لمشاريعه الإشرافية أهدافاً محددة بدقة شديدة، ولذلك فإن النطاق العام لأعماله هو تقييم ما إذا كانت الإجراءات التي صممها إدارة المنظمة ونفذتها لإدارة المخاطر والمراقبة وحسن الإدارة ملائمة وفعالة بطريقة أوفت بالأهداف المحددة، وهذا التقييم يضمن ما يلي: (أ) أن تكون المخاطر قد حددت وقبّمت وتم تفاديها؛ (ب) أن تكون المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية دقيقة وموثوقة وجيدة التوقيت؛ (ج) أن تكون إجراءات شؤون الموظفين مطابقة للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها ومعاييرها وإجراءاتها؛ (د) أن تكون الموارد قد حُصّلت بطريقة اقتصادية واستعملت بكفاءة وكفلت لها الحماية الوافية؛ (هـ) أن تكون البرامج والخطط والأهداف قد أُنجزت؛ (و) أن تكون المراقبة التي مارستها المنظمة قد عززت الجودة والتحسين المستمر.

٦- وفي ختام كل استعراض أصدر المكتب تقريراً تفصيلياً وقدم توصيات إلى الإدارة لمساعدتها على إدارة المخاطر والمحافظة على الضوابط وضمان الإدارة الفعالة لأعمال أمانة المنظمة. أما هذا التقرير فهو يعرض المسائل الحاسمة التي تبينها من كل استعراض أجراه.

إدارة المكتب

٧- أجرى المكتب أعماله طبقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين للحسابات وتم إقرارها لتتبع في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

٨- وهذا المكتب مسؤول أمام المدير العام، وكان عدد المناصب فيه في نهاية العام ١٧ منصباً.

٩- يصدر المكتب لموظفيه أوامر التكاليف طبقاً لأولوياته. بيد أن حالات المخاطر العالية التي تقتضي التحقيق في الأنشطة غير النظامية، وهي حالات تظهر بطريقة مفاجئة، قد تحرف عمل الموظفين عن مسار الأولويات المحددة. ولذلك فإن المكتب يبادر إلى تحديد أولويات أنشطته ثم يدخل عليها التسويات اللازمة كلما استجرت أعمال لم تكن متوقعة.

١٠- ويتحمل المكتب تكاليف موظفيه والتكاليف الأخرى مثل تكاليف السفر والاستعانة بالاستشاريين وشراء الإمدادات التشغيلية للوفاء باختصاصاته. وكان تمويل المكتب في عام ٢٠٠٨ كافياً لتغطية مصروفاته الضرورية، فلم يضطر إلى إرجاء أي من أعماله.

١١- ويوظب المكتب على ضبط الاتصال بالمراجع الخارجي لحسابات المنظمة توخياً لتنسيق أعمال المراجعة وتلافي ازدواجها. ويقدم المكتب إلى مراجع الحسابات الخارجي نسخة من جميع تقاريره عن المراجعة الداخلية والتقييم.

عمليات المراجعة

المكاتب الإقليمية والقطرية

١٢- مكتب ممثل المنظمة في ياوندي. أُجريت المراجعة لتقييم المخاطر المرتبطة بالشؤون المالية والإدارية، وتم تحديد هذه المخاطر وتخفيف وطأتها من خلال هيكل المراقبة. وأظهرت المراجعة مواطن ضعف ملحوظة في فاعلية عمليات إدارة المخاطر، ولذلك أوصى المكتب بتعزيز الضوابط الداخلية. وكشفت أعمال المكتب عن مواطن ضعف رصد السلف المقدمة إلى أنشطة التعاون المالي المباشرة، كما كشفت عن عدد مفرط من المدفوعات النقدية. وبانت أيضاً مواطن ضعف في المراقبة الداخلية من حيث توزيع الواجبات ومن حيث إجراءات المناقصات وإرساء العطاءات في مجال المشتريات. وكانت هناك حالات انتهكت فيها قواعد تفويض السلطة. والملاحظة الأخيرة هي أن المكتب القطري ارتبط على التزامات وصرف مدفوعات بدون المستندات الملائمة، وكانت الضوابط التي مارسها على كشف الجرد والمصروفات النثرية ضوابط غير فعالة.

١٣- مكتب ممثل المنظمة في داكا. تبين من المراجعة المتكاملة للأداء والتشغيل أن هذا المكتب يتسم بالنشاط والإنتاجية. وكان الدعم التشغيلي فيه وافياً لتنفيذ برامجه، غير أن بعض ضوابط المالية وشؤون الموظفين وتكنولوجيا المعلومات كانت في حاجة إلى التعزيز. وتبين أن استراتيجية التعاون القطري مواكبة لخطة الصحة الوطنية وللميزانية البرمجية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لكن ميزانية المكتب القطري كانت موجهة لتمويل

أنشطة روتينية قلما ركزت على المساعدات التقنية الاستراتيجية ودعم السياسات. وقد قام المكتب القطري بتكليف الميزانية البرمجية لتستوعب مشاريع كبيرة ممولة من المانحين بلا حاجة إلى تعديل المؤشرات أو الأهداف الراهنة. وتبين أن موظفيه يتمتعون بكفاءات ملائمة، باستثناء العاملين في مجال صحة الأطفال والمراهقين ومجال مرضى الأيدز والعدوى بفيروسه. وعمدت أفرقة المشاريع إلى فتح مكاتب فرعية في عدة مواقع في داكا، لكل مكتب منها موظفوه التقنيون والإداريون، وكان الأفضل تجميع البرامج في مجموعات. ولما كان التمويل من خارج الميزانية قد ازداد بنسبة ٤٣٪ في الثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لسبب أساسي هو حشد الأموال لخمس برامج، فقد غطت هذه الزيادة عجز البرامج ذات الأولوية. وكانت الخطط الموضوعية لهذا المكتب القطري تدعو إلى تقديم مساهمات طوعية لمضاعفة أموال الثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لكن ٦٠٪ فقط من هذه المساهمات هو الذي كان متوفراً عند إجراء مراجعة الحسابات. وكشفت المراجعة عن أخطاء في تقرير التقييم للثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تعزى إلى تقديرات عازتها الدقة، وإلى خطأ في فهم مصطلحات التقييم، وإلى ضعف الربط بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية، وإلى عدم التماس الموظفين التقنيين لآراء النظراء.

١٤- **مكتب ممثل المنظمة في ليلونغوي.** ركزت المراجعة على الضوابط الداخلية التي خففت من وطأة المخاطر المرتبطة بالشؤون المالية والإدارية، وأوصت بتعزيزها للتقليل من المخاطر الراهنة. وكشفت المراجعة عن مواطن ضعف مرتبطة بتوقيت تنفيذ الأنشطة وإعادة برمجتها. وكانت الضوابط ضعيفة على إجراءات مناقصات الشراء وإرساء العطاءات التي مارستها وزارة الصحة. ولم ينفذ المكتب القطري المراقبة الفعالة على إجراءات الجرد والمصروفات النثرية، بل وكانت إجراءاته بخصوص الالتزامات والمدفوعات تمارس بلا مستندات وافية. وتبين من المراجعة ضرورة التقيد عموماً بقواعد ولوائح المنظمة.

١٥- **مكتب ممثل المنظمة في بريتوريا.** كانت هذه المراجعة المتكاملة للأداء والتشغيل أول استعراض أجري منذ رفع مرتبة مكتب الاتصال السابق إلى مصاف المكاتب الإقليمية في عام ٢٠٠٥ وتتصيب ممثل المنظمة في عام ٢٠٠٧. وعند إجراء المراجعة كانت استراتيجية التعاون القطري قيد الإعداد ولكن انعدام التعاون القوي مع وزارة الصحة الوطنية كان سبباً في الحد من قدرة هذا المكتب الإقليمي على تنفيذ الأنشطة. وبالرغم من التقدم المحرز منذ استلام الممثل مقاليد منصبه مازالت بعض المخاطر قائمة في سبيل إنجاز النتائج المتوقعة. ومن بين هذه المخاطر نقص الخبرة التقنية وخصوصاً عدم تعيين مسؤول لبرنامج مكافحة العوز المناعي البشري، وعدم استقرار التعاقد مع الموظفين بسبب نقص التمويل؛ وقلة القدرة على تحمل ضغوط عدد ملحوظ من الإجلاءات الطبية والمحاضرات ودورات التدريب التي نظمها في جنوب أفريقيا المكتب الإقليمي لأفريقيا والمقر الرئيسي للمنظمة.

١٦- **المكتب الإقليمي لأوروبا.** كان الهدف من المراجعة تقييم إجراءات إدارة المخاطر والإجراءات التشغيلية في نخبة من مجالات شعبة الإدارة والمالية؛ واستعراض الضوابط الداخلية المطلوبة للاستعداد لتنفيذ نظام الإدارة العالمي؛ ومتابعة مدى تنفيذ التوصيات التي أسفرت عنها المراجعات السابقة. وتبين من المراجعة أن تنفيذ إجراءات المراقبة ومدى اتساق هذه الإجراءات يتطلبان شيئاً من التحسين. وأسفرت نتائج المراجعة عن أنه ينبغي لهذا المكتب الإقليمي: أن يضمن حصوله في التوقيت المناسب على بيانات المعاملات المالية التي أجرتها مكاتبه الميدانية من حساب السلف وتسجيلها في حينها؛ وأن يشدد ضوابط الاطلاع على النظام؛ وأن يحسن التزامه بالسياسات والإجراءات المقررة لاعتماد الفواتير ورصدها. أما متابعة توصيات المرات السابقة فقد أثبتت تنفيذ معظمها. وينبغي تعزيز كفاءة وفعالية إعداد التقارير المالية وعزو تقارير نتائج النفقات والميزانية إلى مسؤولية كل وحدة مالية. وينبغي لوحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقوي رصد المكونات الحرجة لتكنولوجيا المعلومات وتتخذ الإجراءات الكفيلة باستمرار الأعمال.

١٧- **المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.** أجريت المراجعة لتقييم ما إذا كان هذا المكتب الإقليمي قد حدد إجراءات إدارة المخاطر والمراقبة وحلها بفاعلية أدت إلى تخفيف وطأة المخاطر في مجالات الميزانية والمالية والموارد البشرية والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات. وتبين من المراجعة أن إجراءات المراقبة التي تنفذ للتقليل من المخاطر الكبرى تحتاج إلى التعزيز. وكان هناك مستوى مفرط من المخاطر المتبقية في مجال التعاون المالي المباشر ومجال الموارد البشرية. وكان من بين المخاطر التي تم تحديدها التأخر في تحصيل وتسجيل المعاملات المالية، وقلة رصد النفقات. وتبين أيضاً أن العمليات المتعلقة بوحدة تكنولوجيا المعلومات وأن الالتزام بسياسات وإجراءات التعيين والمشتريات والتعاقد على الخدمات في حاجة إلى التعزيز. ولوحظ من المراجعة أن ست توصيات سابقة قيل إنها نفذت لم تكن قد نفذت بالكامل.

١٨- **دائرة مكافحة مرض الأيدز والعدوى بفيروسه والسل والملاريا في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا.** كشفت المراجعة عن أن هذه الدائرة تقدم إلى بلدان جنوب شرق آسيا توليفة متوازنة من أعمال التقنين والدعم، وأن هذه الأعمال متوافقة مع احتياجات الدول الأعضاء، وأن وحدات هذه الدائرة قد أرسلت تعاوناً إقليمياً فعالاً. وكشفت المراجعة أيضاً عن أن هذه الدائرة تستطيع تحسين كفاءتها بتطبيق الممارسات الإدارية الراهنة على الدور الإشرافي الذي يمارسه المنسق وعلى دور المستشارين الإقليميين. ولذلك أوصى المراجع الداخلي بتمديد نطاق المسؤوليات المفوضة بشأن خطط العمل التي اعتمدها المدير الإقليمي ليشمل هذا النطاق المدير الإداري والمنسق، ونقل المنصب الذي كان مخصصاً للمسؤول الإداري عن البرامج وما زال شاغراً في وحدة مكافحة الأيدز والعدوى بفيروسه إلى مستوى الدائرة. كما أن دعم أعمال "الصندوق العالمي لمكافحة مرض الأيدز والسل والملاريا" يضع المنظمة في موقف استراتيجي لتوجيه استثمارات هذا الصندوق وتقديم الدعم التقني. لكن هذه الحالة فتحت الباب أمام مخاطر جديدة ينبغي أن تسيطر عليها المنظمة. وكشفت المراجعة أيضاً عن مسائل تتعلق بالقدرة والموارد ولها ارتباط بزيادة التعاون بين المستفيدين من هبات هذا الصندوق من جهة والمكتب الإقليمي والمكاتب القطرية من جهة أخرى. وأوصى المراجع الداخلي بأن تعيد هذه الدائرة النظر في المحتوى التقني والإداري للعقود المقترح إبرامها بين المكاتب القطرية والمستفيدين بهبات الصندوق.

١٩- **مكتب الممثل الخاص للمدير العام في الاتحاد الروسي.** كان الهدف من المراجعة هو تقييم إجراءات إدارة المخاطر وضوابط الشؤون المالية والإدارية. واستنتج المراجع الداخلي أن هناك قدراً معقولاً من الاطمئنان إلى أن المخاطر قد حددت وأن الضوابط العامة كافية بتخفيض المخاطر المادية. لكن امتثال إجراءات المراقبة المقررة يحتاج إلى بعض التحسينات. فبالرغم من البيئة على إحراز تقدم في عام ٢٠٠٨، ينبغي لهذا المكتب القطري أن يوطد ضوابطه ليضمن اكتمال مستندات الصرف من حساب السلف. وأبرزت المراجعة فرصاً لتحسين العمليات والإجراءات، ولاسيما لضمان اكتمال ملفات اختيار الموظفين وتقارير الاتفاق على أداء الأعمال؛ والإسراع بالشروع في استيفاء طلبات السفر؛ وتقليل عدد المدفوعات النقدية؛ وتعزيز التمييز بين مختلف واجبات الإدارة والمالية؛ وإعداد جرد كامل للعهد؛ وتنفيذ إجراءات التسجيل الاحتياطي لمنتجات تكنولوجيا المعلومات.

٢٠- **مركز منظمة الصحة العالمية للتنمية الصحية في كوبي (اليابان).** كان الهدف من هذه المراجعة تقييم إدارة المخاطر وإجراءات المراقبة في نخبة من مجالات الشؤون الإدارية ودعم تكنولوجيا المعلومات. وكشفت المراجعة عن ضرورة تعزيز هذه الإجراءات. ولا بد من تقليص المخاطر في معاملات حساب السلف والمشتريات والموارد البشرية. وكشفت المراجعة عن انعدام التمييز بين الواجبات في إدارة هذا المركز، وعن ضعف في الإجراءات التشغيلية لوحدة تكنولوجيا المعلومات. وينبغي تعزيز الامتثال لسياسات وإجراءات

المنظمة بخصوص اختيار الموظفين وتعيينهم، واتفاقات أداء الأعمال، والمشتريات، وكذلك الامتثال لشروط مذكرة التفاهم المعقودة مع شركاء التمويل المحليين (وهم يعرفون باسم "مجموعة كوبي").

٢١- أمن الموظفين في الأقاليم. إن أمن الموظفين موضوع حاسم الأهمية. وقد تبين من المراجعة وتقييم الإجراءات المنفذة عموماً للسيطرة على أهم المخاطر الأمنية التي تهدد الموظفين العاملين خارج المقر الرئيسي أنها إجراءات غير وافية. فقد كان هناك ضعف في امتثال مكاتب ومركبات المنظمة لأدنى معايير الأمن التشغيلي. ولم يكن عدد موظفي الأمن في الأقاليم متناسباً مع مقدار المخاطر الأمنية وإنما كان رهناً بمدى توافر التمويل. وليست هناك برامج تدريبية تضمن تحديد جميع الفئات التي تحتاج إلى التدريب وتضمن تدريبهم. ولا توجد أي آلية تضمن الحصول على موارد مالية كافية ومستدامة لإشباع الحاجات الأمنية المتزايدة، فضلاً عن أن شفافية التكاليف الأمنية محدودة، والمحاسبة على هذه التكاليف موزعة على عدة بنود في الميزانيات.

٢٢- مكتب ممثل المنظمة في إسلام آباد. ركزت المراجعة على الضوابط الداخلية التي تخفف من وطأة المخاطر المرتبطة بالشؤون المالية والإدارية في هذا المكتب القطري، وأثبتت المراجعة أن فاعليتها العامة غير مناسبة. فقد بين الاستعراض أن تنظيم الأعمال أدى إلى نقص الكفاءة في الإجراءات الإدارية وتوزيع الواجبات، وفي التناسب بين مهارات الموظفين وشروط المناصب. وينبغي تحسين إجراءات التعيين بما يضمن الشفافية في عملية اختيار الموظفين. وكانت الضوابط المطبقة على إعانات التكاليف المحلية غير ملائمة. وكشفت المراجعة على وجه الخصوص عن أن سلفاً للإعانة لا تقل قيمتها عن ١,٨ مليون دولار أمريكي قد دفعت نقداً إلى منسقي برامج وزارة الصحة بدلاً من تحويلها إلى الحسابات المصرفية الحكومية. وفي عدد من الحالات لم يكن استعمال الإعانات مسوغاً بالكشوف المالية التي تشترطها قواعد المنظمة. وأظهرت المراجعة أيضاً مواطن ضعف في تطبيق الضوابط على المناقصات وإرساء العطاءات في مجال المشتريات، وأظهرت حالات أخرى انتهك فيها تفويض السلطة. ولم تكن ضوابط العهدة والأصول الثابتة الأخرى فعالة. علماً بأن فاعلية الضوابط تعد حاسمة الأهمية لنجاح هذا المكتب القطري.

٢٣- مكتب ممثل المنظمة في فنوم بنه. كشفت المراجعة المتكاملة للأداء والتشغيل عن أن هذا المكتب يعمل بنشاط في مجال تنمية القطاع الصحي ويسهم بذلك في توطيد سمعته الطيبة. وكانت عمليات دعم التشغيل والتوظيف والبنية التحتية مناسبة عموماً لتنفيذ برامج الدعم. لكن المراجعة أظهرت أيضاً أن الحد الأقصى لميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما فيها من خطط عمل لم يكن منازراً للتمويل المرجح توفيره، وأن الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى الأولويات الوطنية في مجالي صحة الأم والأمراض غير السارية مازال يحتاج إلى التمويل. ومن بين المجالات التي تحتل التحسين: وضع الصيغة الختامية لاستراتيجية التعاون القطري، ووضع إجراءات لاستعراض واعتماد خطط العمل مع وزارة الصحة؛ ووضع أساليب متكاملة لمجالات السياسات الجديدة؛ وتوضيح دور المكتب في إطار مبادرات الصحة العالمية. أما فيما يتعلق بنظام الإدارة العالمي ومركز الخدمات العالمي فقد كانت هناك مسائل ظهرت بعد تنفيذها وأثارت القلق إزاء نظم تشغيلها وعملياتها، ولكنها كانت خارج إدارة هذا المكتب القطري. وما لم تعالج هذه المسائل، وتنبت تلك العمليات، ويُعزز دعم المستوى الثاني الذي يحصل عليه البلد من المكتب الإقليمي ومركز الخدمات العالمي، لظل تنفيذ البرامج في تحبط.

٢٤- وحدة مكافحة الملاريا التابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا. كشفت مراجعة الأداء عن مخاطر ملحوظة في إنجاز أهداف هذا البرنامج، نشأت من التنافس مع هيئات أخرى تعمل على مكافحة الملاريا، ومن نقص الموارد، ومن ضعف العمليات الإدارية. ولو استمرت هذه المخاطر لأضعفت قدرة المنظمة على تقديم الدعم

إلى البلدان لبلوغ مرامي مكافحة الملاريا، بل وقد تزعزع استمرار المنظمة في قيادة أنشطة التخلص من الملاريا في الإقليم الأفريقي. ولعل ازدياد عدد الهيئات العاملة على مكافحة الملاريا يثير تحديات ومناخات تعرقل احتمال نجاح أعمال هذا البرنامج التي تمول إلى حد كبير بمساهمات طوعية آخذة في الانخفاض. ولا توجد أي خطة أعمال استراتيجية متوسطة الأجل ولا أي استراتيجية لحشد الموارد. وكشفت المراجعة في مجال التوظيف عن أن عدد الموظفين غير كاف وأن توزيع المهارات غير ملائم ويكاد يهدد حسن الأداء. وهناك مواطن ضعف أخرى تستحق الانتباه، منها مثلاً التعاون مع البرامج الإقليمية والشركاء الإقليميين، ورصد البرنامج، والدعم الذي يتسلمه هذا البرنامج من المقر الرئيسي للمنظمة ومن وحداته الإدارية. وقد دأبت الوحدة الإقليمية المعنية بالملاريا، هي وأفرقة الدعم البلداني، على تقديم الدعم بنشاط إلى بلدان الإقليم، بيد أن هناك مخاطر مختلفة تقتضي المعالجة حتى يستمر هذا الدعم. ولما كانت مكافحة الملاريا أحد الأهداف المحددة في المرامي الإنمائية للألفية وتحتل أولوية في أنشطة المنظمة، فلا بد من سد ثغرات برنامج مكافحة الملاريا في الإقليم الأفريقي.

٢٥- **مكتب ممثل المنظمة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كيتو.** بيّنت المراجعة المتكاملة لأداء والتشغيل أن الفريق القطري متحفز ومثمر، وأن خطة العمل الثنائية مطابقة لأولويات الصحة الوطنية وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وألويات المنظمة، لكن المكتب يفتقر إلى استراتيجية تعاون قطرية ليسترشدها في تنفيذ التعاون التقني المتوسط الأجل في إكوادور. وما زال التحاور بين هذا المكتب القطري والمقر الرئيسي للمنظمة محدوداً في أدنى الحدود، وهذا موطن ضعف يحد من حصوله على الدعم ويحول دون تبادل المعلومات عن المبادرات المحلية الناجحة. وليس لدى هذا المكتب أسلوب منهجي لإنشاء الشراكات وحشد الأموال على الصعيد القطري. وكانت مستويات الخبرة والاختصاص في الفريق القطري وافية، لكن ازدياد الطلب على الدعم من وزارة الصحة لمكافحة الأمراض غير السارية وتعزيز الصحة تجاوز قدرة هذا المكتب. وقد نفذ ممثل المنظمة طريقة الإدارة الجماعية، وذلك بتقسيم الموظفين برغبتهم إلى مجموعات ليناقدشوا كيفية تحسين الجودة ("دوائر الجودة")، وهذه المجموعات مثال ينبغي الاحتذاء به في بلدان أخرى من إقليم الأمريكتين. ولم تكشف المراجعة عن مخاطر كبيرة في عمليات الدعم التشغيلي والشؤون الإدارية، بل استنتجت أن النظم والبنية التحتية ملائمة لدعم تنفيذ البرامج. ومع ذلك فإن هذا المكتب يحتاج إلى تعزيز جوانب محددة في شؤون الموظفين واتفاقات الخدمات التعاقدية والشؤون المالية.

المقر الرئيسي للمنظمة

٢٦- **الاختبارات المتوازية لحسابات جدول المرتبات في إطار نظام الإدارة العالمي.** استعرض المكتب في آذار/مارس ٢٠٠٨ الإجراءات المتبعة في الاختبارات المتوازية للوقوف على مدى دقة الحسابات التي يجريها جدول المرتبات في إطار نظام الإدارة العالمي. وكشفت المراجعة عن تأخير في تنفيذ خطط الاختبار آنذاك وعن عدم كفاية قدرة فريق المشروع ومركز الخدمات العالمي على إنجاز خطط الاختبار بطريقة تبعث على الارتياح قبل بدء تشغيل نظام الإدارة العالمي في تموز/يوليو ٢٠٠٨. وكشفت المراجعة عن قيود تحد من دقة حسابات جدول المرتبات، ولكن الاختبارات لم تشمل حساب مستحقات الموظفين مثل المنح التعليمية والبدلات المتنوعة ومدفوعات نهاية الخدمة، ولم تشمل أيضاً توزيع التكاليف المرتبطة بجدول المرتبات. وكان الاختبار الفعال لحسابات جدول المرتبات قضية حاسمة الأهمية في مجال التحضير لتشغيل هذا النظام الجديد.

٢٧- **تعاون المنظمة مع القطاع الخاص.** كان الغرض من هذه المراجعة هو استعراض السياسات والدلائل الإرشادية الراهنة، وتقييم مدى تمكينها المنظمة من التعاون مع القطاع الخاص والسيطرة في الوقت ذاته على المخاطر. وإن كانت الترتيبات التعاونية السابقة خصّصت حشد الموارد، فإن الجهود الجديدة ركزت على وضع

استراتيجيات برمجية موجهة لتحقيق الحصائل. وكشفت المراجعة عن ضرورة انتباه المنظمة إلى الجوانب السياسية والاستراتيجية من الصحة العمومية في اقتراحات التعاون، أكبر من الانتباه الذي توليه لحجم الجوانب القانونية. وهناك حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية للتعاون بحيث توفر لبرامج المنظمة إطاراً يحدد المناهج الاستراتيجية لعملها مع القطاع الخاص. هذا فضلاً عن ضرورة دعم القيمة الاستراتيجية لاحتمالات التعاون، ثم تقييم المخاطر ذات الصلة والسيطرة عليها بعد التماس المشورة القانونية وغيرها. وينبغي إحياء لجنة التعاون مع القطاع الخاص. وفي ختام المراجعة تمت التوصية بتحسين التعاون مع القطاع الخاص وتوثيق التنسيق الداخلي بين الإدارات المعنية به في المنظمة.

٢٨- **عمليات الإنذار بحدوث الأوبئة والجوائح والاستجابة لمقتضياتها، في المقر الرئيسي.** ركزت المراجعة على أعمال فريق الإنذار بحدوث الأوبئة والجوائح والاستجابة لمقتضياتها، وتبين أن هذه الأعمال - التي تشمل التحقق من حدوث الظواهر الصحية العمومية التي تسبب قلقاً دولياً، والتصدي لها - ملائمة للتخفيف من وطأة المخاطر الرئيسية. وتبين أيضاً أن إدارة مركز ج. و. لي للعمليات الصحية الاستراتيجية تبعت على الارتياح، لكن التحاور مع المكاتب الإقليمية وفيما بين مكاتب المقر الرئيسي لم يكن كافياً في مجال تنظيم الإنذارات والتحقق منها والتصدي لها. ويتطلب الأمر مزيداً من الاتصال بالمكاتب الأخرى في المنظمة حتى يتسنى استعمال برمجيات نظام السيطرة على الأحداث بكامل طاقته واستكمال بعض إجراءاته التشغيلية. وتبين من المراجعة أن الانتباه إلى وضع استراتيجيات متوسطة الأجل وطويلة الأجل وإعداد خطط تحدد كيفية تعامل هذه الوحدة مع الوحدات الأخرى التابعة للمقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الإقليمية ليس كافياً. ولا بد من زيادة انخراط المكاتب الإقليمية والشركاء الخارجيين في إعادة توجيه الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والتصدي لها ودعمها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وينبغي تعزيز طريقة إدارة مخزونات الأدوية، بما فيها دواء أوزلتاميفير، تحسباً لأنشطة التأهب والتصدي. ولا بد أيضاً من مشاركة الإدارة العليا في تنفيذ التوصيات المتعلقة بضبط العلاقات بين إدارات المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والشركاء الخارجيين المهمين.

٢٩- **متجر الهدايا في مقر المنظمة الرئيسي.** روجعت الضوابط الداخلية على أنشطة بيع الهدايا في مقر المنظمة في جنيف. وأوصى تقرير المراجعة بأن تتولى خدمة مطبوعات المنظمة وخدمات المحاسبة إصدار تقارير أدق عن الإيرادات، وأن تواظب على مضاهاة الإيرادات بالأرصدة النقدية. ويحتاج نظام جرد العهدة إلى التعزيز، وذلك بمضاهاة سجلات الجرد بعمليات العد المادي بانتظام.

٣٠- **التغطية التأمينية العالمية.** شملت المراجعة تقييم ما إذا كانت التغطية التأمينية تدار على النحو السليم من أجل حماية ممتلكات المنظمة وموظفيها ومقدمي الخدمات، والتحقق من صحة قيمها. وكشفت المراجعة عن مستوى أعلى مما يمكن قبوله من المخاطر التي لم تتخفف لأن النظام الإداري كان عموماً ضعيفاً، ولم يكن لإدارة المخاطر أي وجود رسمي، ولأن الدعم التشغيلي الذي يقدمه نظام الإدارة العالمي مليء بالثغرات. وكان غياب آلية رسمية للإدارة والإشراف على التأمين على مدى السنوات القليلة الماضية سبباً لعيوب في استعراض أداء شركة التأمين ورصد محدود لمخاطر التأمين الذاتي. فليست هناك أي آلية رفيعة المستوى مسؤولة عن اتخاذ القرارات توفر البيئة الموضوعية الضرورية لاختبار طرق تحديد الأخطار وتقييمها واستعراض استراتيجيات تخفيف وطأتها. بل ولا توجد أيضاً أي آلية لرصد مدى امتثال سياسات الإيكو والتزاماتها التعاقدية. وأدى غياب أي آلية إشرافية رسمية، هو وتطبيق اللامركزية في التنظيم والهيكل، إلى تقليل المسؤولية الإدارية على مستوى الدائرة، لأن الوحدات التشغيلية في الدائرة أصبحت مسؤولة عن تحديد السياسات واستعراض الأداء وتقييم المخاطر وتحديد نطاق التغطية وأداء الأنشطة التشغيلية، وهذا أمر يتنافى مع التوزيع السليم للمسؤوليات ولم يتسن للمكتب تقييم ما إذا كانت وظائف نظام الإدارة العالمي ولاسيما في

مجال التأمين على الموظفين ملائمة لتخفيف وطأة المخاطر الرئيسية التي لم يتم تحديدها. ولم يتسن هذا التقييم لأن مقدار الدعم الذي سيفدمه النظام العالمي لم يكن مؤكداً، ولأن المهل الزمنية لإصدار التقارير عن شركات التأمين وقيم أقساط التأمين لم تكن معروفة. ولا بد من تعزيز الامتثال لسياسات المنظمة وإجراءاتها المتعلقة بتجديد العقود، وأخذ الموافقات من لجنة استعراض العقود، وشروط عقود التأمين. ويعد أسلوب التعامل الراهن مع مسائل التأمين في حالة حرجة بكامله.

٣١- **الحسابات الدائنة (الواجبة الدفع).** أجرى المكتب في أواخر عام ٢٠٠٨ استعراضاً مبدئياً لإجراءات الحسابات الواجبة الدفع بعد بدء العمل بنظام الإدارة العالمي. وقد أدركت الإدارة بعض المخاطر المالية والتشغيلية العظيمة، واتخذت بعض الإجراءات للتخفيف من وطأتها. لكن كثرة صعوبات تنفيذ هذا النظام، وأسلوب إدارة سجلاته، وصعوبات إنشاء مركز الخدمات العالمي، كلها أمور حالت دون التخفيف من وطأة بعض المخاطر. ووجد المكتب مستوى غير مقبول من المدفوعات المزدوجة والمدفوعات المتأخرة للموردين والموظفين. وقد لا تكون الخسارة الفعلية قد وقعت بعد، لكن جهود استرداد هذه الأموال عندما كانت المراجعة الداخلية جارية كانت جهوداً مشتتة. أضف إلى ذلك أن عدة ضوابط حاسمة مثل مضاهاة صحة حسابات البنوك لم تكن قد اكتملت منذ أول تموز/ يوليو ٢٠٠٨ لأن الوظيفة الآلية المعتمدة لم تكن في حالة تشغيل. ولذلك أوصى المكتب بمعالجة المسائل القصيرة الأجل ريثما يتم إدخال التحسينات الضرورية على نظام الإدارة العالمي. وقد أصبحت حالة الحسابات الواجبة الدفع تشكل مخاطر جسيمة.

٣٢- **منح التعليم التي يصرفها المقر الرئيسي.** أجريت هذه المراجعة لتقييم مدى امتثال قواعد المنظمة ولوائحها عند دفع منح التعليم. وشملت المراجعة المعاملات التي أجريت في نظام المعلومات الإدارية والمالية وفي نظام الإدارة العالمي. وتبين أن ضوابط معالجة المنح التعليمية في هذا النظام تحتاج إلى التعزيز. فقد كانت المخاطر القائمة كثيرة جداً بسبب مشاكل وظيفية في النظام وأخطاء في الحسابات الآلية وعدم إصدار النظام لأي تقرير. ولوحظ كذلك أن مستندات صرف هذه المنح لم تكن متاحة أو لم تكن كافية لبعض المعاملات. وتبين أيضاً وجود تضارب في تحديد أساس الاستحقاق، وفوارق في صرف ما يشكل مصروفات مقبولة، وعدة حالات دفعت فيها أموال مفرطة إلى الموظفين.

التقييم

٣٣- **تطوير النظم والخدمات الصحية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.** إن ضعف أداء النظم الصحية الوطنية يشكل عائقاً كبيراً أمام إتاحة الخدمات الصحية بطريقة منصفة وشاملة. فهناك عدة مبادرات صحية عالمية تدعم الآن تعزيز النظم الصحية مثل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع، والصندوق العالمي لمكافحة مرض الأيدز والسل والملاريا. والآن وقد أعادت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية تفعيل أسلوب الرعاية الصحية الأولية في سبيل تعزيز النظم الصحية، عمدت شعبة النظم والخدمات الصحية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط إلى توجيه أنشطة تعزيز النظم الصحية حسب مبادئ وقيم الرعاية الصحية الأولية، وهي الآن في الوضع السليم لذلك ومستعدة لتوطيد منجزاتها.

٣٤- وقد شرعت هذه الشعبة في إيفاد بعثات مشتركة إلى قطاع الصحة لإعداد تحليل شامل لأداء النظم الصحية القطرية. وبناءً على نتائج هذه البعثات ينبغي للشعبة أن توائم آليات التنسيق التابعة لها مع البرامج التقنية الأخرى، وأن تدمج أنشطة الدعم في مختلف عناصر النظم الصحية في البلدان. وسوف تسهل هذه الخطوات التحليل الاستراتيجي لاحتياجات النظم الصحية في كل بلد. وبهذا التحليل الاستراتيجي سيتسنى أيضاً تحديد العراقيل وإمكانيات التعاون مع البرامج الصحية الأخرى. وقد أدى التمويل المقدم من التحالف العالمي

من أجل اللقاحات والتمنيع، ومن الصندوق العالمي، إلى تشجيع هذه الشعبة على العمل عن كثب مع وحدة مكافحة الأمراض القابلة للتوقي والتمنيع، وبالأكثر مع وحدات مكافحة مرض الأيدز والعدوى بفيروسه والسل والملاريا. ولكنها لم تستغل بعد إمكانية التعاون الاستراتيجي في حالات الطوارئ والحالات التي تستدعي المساعدات الإنسانية ولم تتمكن هذه الشعبة من قبول بعض طلبات العمل المشترك التي وجهتها لها برامج أخرى، وكان السبب في ذلك أن قدرات الشعبة محدودة. ولا يوجد أي نهج تنظيمي لتوجيه عمليات تعزيز النظم الصحية التي تمارسها جميع البرامج الصحية. وينبغي أن يوفر المقر الرئيسي للمنظمة، هو والمكاتب الإقليمية، توجيهها استراتيجياً أفضل تنسيقاً لتحديد دور كل منها ومسؤولياته إزاء جميع مكونات النظام الصحي دعماً للبلدان. ويتسم دور ممثل المنظمة بأهمية حاسمة في حوار السياسات وتحديد فرص تغيير السياسات. ويقترح تقرير التقييم توظيف أحد كبار خبراء نظم الصحة العامة، وتطبيق نموذج وظيفي للتخطيط القطري من أجل تعزيز العمل بأسلوب متكامل. وبوسع المكاتب القطرية أن تستغل قوة المنظمة في عقد الاجتماعات لمساعدة وزارات الصحة على التنسيق بين شركاء التنمية وأصحاب المصلحة الوطنيين. ويحتاج المكتب الإقليمي إلى العمل مع وزارات أخرى غير وزارة الصحة وإلى تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الشركاء ذوي النفوذ.

٣٥- والعقبة الرئيسية التي تعترض سبيل برنامج تعزيز النظم الصحية في المكتب الإقليمي هي أن قدراته الحالية قد استنفدت. وقد بذلت الشعبة قصارى جهودها لكي يستمر حشد الموارد في الإقليم وغيره، لكن نجاح هذه الجهود كان محدوداً. ولذلك ينبغي لها أن تلتزم المساعدة من المقر الرئيسي، وأن تضع بالتعاون مع مكاتب إقليمية أخرى استراتيجية شاملة وخطة عالمية لحشد الموارد. وعندئذ فقط تستطيع الشعبة تعزيز قدرة المكاتب القطرية بما يسفر عن الوفاء بالطلبات المتزايدة التي تقدمها الدول الأعضاء.

التحقيقات

٣٦- أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة. أثبت التحقيق أن أحد الموظفين قد شرع في إجراء معاملات شرائية واختار الموردين من بين الشركات المعهودة، فأسفر ذلك عن خسارة على المنظمة قدرها حوالي ١٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي. ولم يجدد عقد ذلك الموظف، بعد أن كان من المتوقع اختياره لمنصب في مكتب إقليمي آخر، وقد تم صرف النظر عن هذا الاختيار.

٣٧- في المقر الرئيسي. بعد إثبات تهم السلوك غير اللائق الموجهة ضد أحد الموظفين والشروع في الإجراءات التأديبية تم التحقق من سلوكه غير اللائق ونقرر نقله من منصبه.

٣٨- أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة. أثبت المكتب صحة إدعاء على موظف بسلوكيات غير لائقة مع طرف آخر، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار بنقله من منصبه.

٣٩- في المقر الرئيسي. حقق المكتب في إدعاءات شركة دخلت في مناقصة بأن اثنين من الموظفين أساءوا إلى سمعتها في مجرى تقييم التكنولوجيا التي عرضتها. ولم يثبت التحقيق وجود أي بينة على أي محاباة أو تحيز أو إساءة من جانب موظفي المنظمة، وأقل ملف التحقيق.

٤٠- في المقر الرئيسي. كشف التحقيق عن أن موظفاً بالمنظمة ادعى كذباً أنه مقيم في سويسرا، ويبدو أنه ادعى ذلك ليتمسك بمستحقات الاغتراب. وأثبت التحقيق أنه لم يتسلم أي مبلغ وأن المنظمة لم تتحمل بالتالي أي خسارة. وأحيل الموضوع إلى مجلس التأديب للبت فيه.

٤١- في المقر الرئيسي. أثبت التحقيق أن موظفاً بالمنظمة يمتلك شركة تجارية استعملت تكنولوجيا استحدثتها المنظمة، وذلك بغرض تحقيق إيرادات. وكشف التحقيق أيضاً عن أن هذا الموظف حول أموالاً من شركته إلى رئيسه في المنظمة وإلى زميل له في المنظمة لكي تمارس الشركة أنشطة تدخل في نطاق الاختصاصات التي حددتها المنظمة له. وكشف التحقيق عن أن ذلك الرئيس كان على دراية بأنشطة الموظف. ولذلك أحيل الموضوع إلى مجلس التأديب للبت فيه.

المتابعة والتنفيذ

٤٢- يرصد المكتب مدى تنفيذ جميع توصياته ليضمن أن الجهاز الإداري أو الإدارة العليا قد اتخذت الإجراءات الفعالة لتنفيذها أو قبلت مخاطر عدم اتخاذ هذه الإجراءات. ويتضمن الملحق قائمة بالتقارير التي أصدرها المكتب بموجب خطة عمله لسنة ٢٠٠٨، وتشمل هذه القائمة معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات. وقد تسلم المكتب بلاغاً بأن جميع توصياته الصادرة بموجب خطة عمله لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها قد نفذت، وعرضت إجراءات التنفيذ على المكتب ليستعرض مدى فاعليتها وتم إقفال عمليات المراجعة الخاصة بها باستثناء المذكور منها في الفقرات اللاحقة. ويسترعي المكتب الانتباه إلى كثرة عدم تنفيذ توصيات المراجعات التي أجريت في المقر الرئيسي.

٤٣- مصروفات الهاتف في المقر الرئيسي. صدر تقرير المراجعة بهذا الخصوص في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد نفذت توصياته إلى حد كبير. لكن المسائل الرئيسية التي سبق ذكرها^٢ وما زالت معلقة تخص ضرورة استعراض تكاليف المكالمات الشخصية على الهواتف المحمولة، واسترداد هذه التكاليف. وإن كانت بعض الإجراءات بهذا الصدد قد تمت فإن التنفيذ المعترم لسنة ٢٠٠٨ لم يكتمل، وقيل إن بعض الإجراءات الأخرى ستنفذ في سنة ٢٠٠٩.

٤٤- وحدة أمن الموظفين في المقر الرئيسي. شرح تقرير المراجعة الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ مواطن الضعف في الإجراءات التي تتبعها وحدة الأمن في المقر الرئيسي لتحديد المخاطر الرئيسية المتعلقة بأمن الموظفين وإجراءات تخفيف وطأتها. وتسلم المكتب ردوداً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تفيد بأن بعض هذه المسائل قد عولجت. لكن بعض توصيات المراجعة لم تنفذ، ومنها ما يتعلق بعدة مواضيع مثل هيكل الإبلاغ بين المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي، ومساءلة ممثلي المنظمة عن القضايا الأمنية، والالتزام بأدنى معايير الأمن التشغيلية. وهذه المسائل وغيرها التي تم تحديدها خلال مراجعة الأمن في المكاتب الإقليمية^٤ تستحق النظر جميعاً للشروع في تنفيذها لأن أمن الموظفين له أهمية حاسمة للمنظمة.

٤٥- البرنامج العالمي لمكافحة الملايا. شرح تقرير المراجعة الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٦ المخاطر القائمة في مجالي الشؤون الإدارية والشؤون المالية للإدارة المعنية بهذا البرنامج. ولم يتلق المكتب أي رد على الإطلاق، وأرسل عدة طلبات على سبيل المتابعة للحصول على خطة تنفيذ توصياته، وظلت هذه الطلبات بلا رد. ولذلك فإن الحالة الراهنة للتنفيذ مجهولة.

١ أشير إليه في الوثيقة ج ٣٢/٥٩، الفقرة ٤٦.

٢ أشير إليها في الوثيقة ج ٢٥/٦١، الفقرة ٤٨.

٣ أشير إليه في الوثيقة ج ٣٢/٥٩، الفقرة ٢٨.

٤ انظر الفقرة ٢١ والملحق.

٥ أشير إليه في الوثيقة ج ٣٤/٦٠، الفقرة ٢٤.

٤٦ - مكتب ممثل المنظمة في بغداد بالعراق - الصندوق الائتماني للعراق.^١ استعرضت عملية المراجعة في سنة ٢٠٠٦ الجوانب المالية والإدارية لعمليات المنظمة في العراق التي يمارسها ممثل المنظمة في ظل ظروف معقدة ومتغيرة وعسرة. وقد استعرض المكتب الردود الواردة إليه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ وتموز/ يوليو ٢٠٠٨ التي شرحت بعض جهود التنفيذ. وقد طلب المكتب معلومات إضافية عن حالة تنفيذ أربع توصيات.

٤٧ - إدارة المخاطر المؤسسية.^٢ يسترعي المكتب الانتباه إلى الهشاشة المستمرة والملحوظة التي نشأت من قلة تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المنظمة، وقد كان أول تقرير عنها قد صدر في أيار/ مايو ٢٠٠٤. وقد ذكرت دائرة الإدارة العامة في البداية أن تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية غير ضروري، ثم عادت وأدمجت إجراءات إدارة المخاطر المؤسسية في الهياكل الإدارية الراهنة، لكن المكتب يلاحظ غياب أي تقدم محرز وما زال ينتظر الحصول على خطة تنفيذ توصياته. ويعد غياب إدارة رسمية للمخاطر قضية حاسمة الأهمية.

٤٨ - الحسابات المصرفية للرباطات وسائر الكيانات المنشأة من قبل موظفي المنظمة.^٣ تلقى المكتب معلومات تفيد بأن توصيات تعزيز ضوابط الحسابات المصرفية للرباطات قد نفذت. لكن التوصيات الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية لإنشاء وتشغيل الرباطات وسائر الكيانات ذات العلاقة بالمنظمة وفتح وتشغيل حساباتها لم تنفذ.

٤٩ - الاختيار والتعيين في المقر الرئيسي.^٤ شملت المراجعة تقييماً لمجموعة الضوابط الداخلية في مجالات أشد المخاطر، وتقييماً لكفاءة وظائف الاختيار والتعيين. وتسلم المكتب رداً مبدئياً بعد أكثر من سنة من نشر تقريره. وقد بين ذلك الرد أن الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات قد اتخذت، لكن المكتب رأى أن مسائل كثيرة لم تحل إلا جزئياً. ولذلك طلب معلومات إضافية ليضمن أن جميع المسائل قد حظيت بالانتباه اللازم، وسوف يواصل المتابعة.

٥٠ - لجنة استعراض أخلاقيات البحوث التابعة للمنظمة.^٥ كشفت المراجعة عن فجوات في كل ما يتعلق بامتنال المنظمة لسياساتها المتعلقة باستعراض أخلاقيات جميع البحوث التي تدعمها، وأوصى تقرير المراجعة باتخاذ إجراءات عاجلة لاستبدال الأوضاع. وهذا موطن ضعف يشكل قضية حاسمة الأهمية. وقد تلقى المكتب رداً على المراجعة التي أجازها يفيد بأن توصياته قد نفذت على نحو مقبول. لكن المكتب قدم توصيات أخرى في مجرى الأعمال الجارية وسوف يتابعها.

٥١ - المرفق الدولي لشراء الأدوية.^٦ أجري تقييم للمخاطر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ في المنظمة بوصفها مضيعة لهذا المرفق، وتقييم لمخاطر الأداء والمساءلة في المرفق نفسه. وتسلمنا الرد على توصياتنا.

١ أشير إليه في الوثيقة ج ٣٤/٦٠، الفقرة ١٦.

٢ أشير إليه في الوثيقة ج ٣٤/٦٠، الفقرة ٢٨ والملحق.

٣ أشير إليها في الوثيقة ج ٢٥/٦١، الفقرة ٢٥.

٤ أشير إليه في الوثيقة ج ٢٥/٦١، الفقرة ٢٧.

٥ أشير إليه في الوثيقة ج ٢٥/٦١، الفقرة ٢٨.

٦ أشير إليه في الوثيقة ج ٢٥/٦١، الفقرة ٢٩.

٥٢- البرنامج الموسع للتمنيع، التابع للمكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ^١. كشفت المراجعة عن مواطن ضعف في بعض جوانب تخطيط وإدارة وتنفيذ هذا البرنامج، قد تحد من نجاحه في هذه الفترة التي انخفض فيها التمويل وازداد فيها التكامل مع الشركاء. وقد تسلم المكتب رداً تفصيلياً في غضون خمسة أشهر من انتهاء المراجعة يفيد بتنفيذ عدة توصيات، لكنه دل على أن العمل مازال جارياً على تنفيذ توصيات أخرى، وأن هناك توصيات لم يوثق تنفيذها توثيقاً كافياً. ولذلك سوف يتابع المكتب البنود المعلقة.

٥٣- المكتب الإقليمي لأفريقيا في برازافيل^٢. أوضح تقرير المراجعة أن هذا المكتب الإقليمي معرض لمخاطر إدارية ومالية. وقد تسلمنا تقارير مرحلية في سنة ٢٠٠٨ بيّنت أن بعض المسائل، وخصوصاً في مجال المشتريات، قد حلت. لكن المطلوب تقديم المزيد من المعلومات عن حالة تنفيذ ست توصيات.

٥٤- تقييم جاهزية مراقبة مركز الخدمات العالمي^٣. تم في إطار المراجعة تقييم جاهزية مراقبة مركز الخدمات العالمي قبل إنشائه، وتقديم إطار رقابي له حددت فيه أهداف المراقبة وأنشطتها فيما يتعلق بالمخاطر الشديدة جداً. وتلقى المكتب رداً من مركز الخدمات فيه تأكيد بأن بعض المخاطر المذكورة في تقرير المراجعة أصبحت تؤثر في عملياته، وأن عدة مشاكل جسيمة اعترضت نظام الإدارة العالمي في الشهور التي أعقبت تنفيذه. وأكد مركز الخدمات أن جميع المسائل قد سجلت ويجري حلها يدوياً، وأن التدريب يجري على الطبيعة. لكن بعض التحديات الرئيسية في بعض العمليات وفي مركز الخدمات تملّي استعراض وسائل المراقبة بعد أن يستقر نظام الإدارة العالمي. وسوف يواصل المكتب متابعة هذه الأمور ليضمن استمرار جهود تنفيذ مجموعة الضوابط الداخلية في مركز الخدمات العالمي. ويعد تحسين ضوابط مركز الخدمات العالمي مسألة حاسمة الأهمية.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٥٥- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

١ أشير إليه في الوثيقة ج ٢٥/٦١ تتقيح ١، الفقرة ٢٢.

٢ أشير إليه في الوثيقة ج ٢٥/٦١ تتقيح ١، الفقرة ٢٣.

٣ أشير إليه في الوثيقة ج ٢٥/٦١ تتقيح ١، الفقرة ٣٠.

الملحق
تقارير المراجعة والتقييم والتحقيق والحالة الراهنة لعام ٢٠٠٨

التعليقات	تاريخ الإقفال	تاريخ التقرير	رقم الفقرة	عنوان التقرير	عمليات المراجعة
وصل رد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ بأن بعض التوصيات قد نفذت تنفيذاً فعالاً. ومازالت المعلومات مطلوبة عن خمس توصيات.		٢٠٠٨/٣/٢٦	١٢		مكتب المنظمة القطري في بلوندي، الكاميرون
وصل رد في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بأن بعض التوصيات قد نفذت تنفيذاً فعالاً. ومازالت المعلومات مطلوبة عن توصيات أخرى.		٢٠٠٨/٦/٢٦	١٣		مكتب المنظمة القطري في دكا، بنغلاديش
وصل رد في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بأن بعض التوصيات قد نفذت تنفيذاً فعالاً. ومازالت المعلومات مطلوبة عن توصيات أخرى.		٢٠٠٨/٤/٣٠	١٤		مكتب المنظمة القطري في ليلونغوي، ملاوي
وصلت مذكرة من دائرة الإدارة العامة تؤكد المخاطر التي حددتها المراجعة وتشرح الخطوات اللاحقة من عملية الاختيار. وأقل ملف المراجعة بعد تنفيذ نظام الإدارة المالي.	٢٠٠٨/٤/١٦	٢٠٠٨/٤/١٠	٢٦		الاختبارات المتوازنية لحسابات جدول المرتبات
وصل رد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ بأن بعض التوصيات قد نفذت تنفيذاً فعالاً. ومازالت المعلومات مطلوبة عن توصيات أخرى.		٢٠٠٨/٥/٢٣	١٥		مكتب المنظمة القطري في بريتوريا، جنوب أفريقيا
في انتظار الرد المبني.		٢٠٠٨/٦/٢٤	٢٧		مراجعة أداء المنظمة في تعاونها مع القطاع الخاص

التعليقات	تاريخ الإقفال	تاريخ التقرير	رقم الفقرة	عنوان التقرير
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٨/٧/٢٤	١٦	المكتب الإقليمي لأوروبا
وصل رد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ بأن بعض التوصيات قد نفذت تنفيذاً فعالاً. ومازالت المعلومات مطلوبة عن توصيات أخرى.		٢٠٠٨/٨/٢٦	١٧	المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
وصل رد شامل في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بخصوص معظم المسائل. ومازالت المعلومات الإضافية مطلوبة قبل إقفال الملف.		٢٠٠٨/٨/٢٩	١٨	دائرة مكافحة مرض الأيدز والعدوى بفيروسه و المل و الملاريا في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٨/٨/٢٠	٢٨	عمليات الإنذار بحدوث الأوبئة والجوائح والاستجابة لمقتضياتها، في المقر الرئيسي
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٨/١٠/١٤	١٩	مكتب المنظمة القطري في الاتحاد الروسي
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٨/١٠/١٠	٢٠	مركز منظمة الصحة العالمية للتنمية الصحية في كوبي، اليابان
وصل رد شامل بتنفيذ توصيات المراجعة تنفيذاً يبعث على الارتياح.	٢٠٠٩/٢/١٨	٢٠٠٨/٨/٢١	٢٩	متجر الهدايا في مقر المنظمة الرئيسي
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٨/١١/١٩	٢١	الأمن في الأقاليم
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٨/١١/٢١	٣٠	التغطية التأمينية العالمية، المقر الرئيسي، جنيف
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٨/١١/٢٧	٢٢	مكتب المنظمة القطري في إسلام آباد، باكستان
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٩/٢/٢٧	٢٣	مكتب المنظمة القطري، فنوم بنه، كمبوديا
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٩/١/٢٨	٣١	الحسابات الدائنة (الراجعة الدفع) - بعد تشغيل نظام الإدارة العالمي

التعليقات	تاريخ الإقفال	تاريخ التقرير	رقم الفقرة	عنوان التقرير
في انتظار الرد المبدئي.		مسوّدة	٢٤	وحدة مكافحة الملازيم التابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا
في انتظار الرد المبدئي.		مسوّدة	٢٥	مكتب المنظمة القطري ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كيتو، إكوادور
في انتظار الرد المبدئي.		٢٠٠٩/١/٣٠	٢٢	منح التعليم التي بصرفها المقر الرئيسي للمنظمة
التقييم				
		مسوّدة	٢٣	تطوير النظم والخدمات الصحية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
التحقيق				
أُقبل الملف لدى فتحه.	٢٠٠٨/٢/٢٧	٢٠٠٨/٢/٢٧	٣٦	أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة
نقل الموظف المعني.	٢٠٠٨/١١/١	٢٠٠٨/٣/٧	٣٧	في المقر الرئيسي
نقل الموظف المعني.	٢٠٠٨/٥/٦	٢٠٠٨/٣/٧	٣٨	أحد المكاتب القطرية التابعة للمنظمة
أُقبل الملف لدى فتحه.	٢٠٠٨/٦/٢٤	٢٠٠٨/٦/٢٤	٣٩	في المقر الرئيسي
في انتظار الحكم.		٢٠٠٨/٧/٢٤	٤٠	في المقر الرئيسي
في انتظار الحكم.		٢٠٠٨/١١/٢٥	٤١	في المقر الرئيسي
في انتظار الحكم.		٢٠٠٨/١٢/٩	٤١	في المقر الرئيسي